المستحق بالثاني في نصفه فاصاب المستحق الاول فاصاب الفارغ بقي ليكون
له الربع اما الداخل فيعتق ربعه عند محمد لان الايجاب الثاني لما وافاه بينه وبين
الثابت وقد اصاب منه الربع كذا نصف الداخل الربع وقال يعتق نصفه
لان قضيته هذا الايجاب التنصيف لكونه دايرا بينهما ولكن نزل الى الربع
في حق الثابت لاحتياجه النصف الايجاب الاول ولا استحقاق للداخل
من قبل فثبت فيه النصف وان قال مرضا ولم تجز ورثت ولا مال له
سواهم وقيمتهم سواء جعل كل عبد سبعة كما مام عتق عندهما وعتق
من ثبت ثلثه ومن كل من غيره سهمان وعند محمد كل سنة كما مام
عتق قيمته وعتق من خرج منها ومن ثبت ثلثه ومن دخل سهم و
سعى كل في باقيه على العولين ويصح الثلث والثمانية اي اذا كان
العول المذكور صفته في مرض الموت ولم تجز ورثت من الثلث يجمع بين
سهام العتق وهي سبعة على قولهما لانا نجعل كل رقبة على اربعة لحاجتنا
الى ثلثة الارباع فتنقل عتق من الثابت ثلثه ومن الاخوين كل واحد
منهما سهمان فبلغ سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت وصية
وهل نافذ هنا الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فنجعل
كل رقبة على سبعة وجمع المال اصله وعشرون فيعتق من الثابت ثلثه
وسبعة اثمانه ومن الباقين من كل واحد منهما سهمان وسعى في

كل

كل حر وعند محمد يجعل كل رقبة على ستة لانه يعتق من الداخل
عشر سهم فتقضت سهام العتق بسهم وصار جميع المال ثمانية
عشر فلما في الخرج مائة وان طلق كذلك قبل الوطي اي ان كانت وطئت
مرارا على السواء فطلقها قبل الوطي على الصفة المذكورة وماتت
قبل البيان وانما وضعت المسئلة في الطلاق قبل الوطي ليكون
الايجاب الاول موجبا للبتونة فاصابه الايجاب الاول لا يبقى محلا
للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق سقط ربع مهر من خرج
وثلثة اثمان من ثبت وعن من دخلت لان بالايجاب الاول اسقط
مهر الواحد منصفا بين الخارجة والثابتة فسقط مهر ربع كل واحد
ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفا بين الثانية والداخلة فاجاب
كل واحد الفين فسقط ثمانية اثمان مهر الثانية بالايجاب الثاني وسقط
ثمن مهر الداخل ثم قال بعض المشايخ هذا قول محمد واما عندهما فيسقط
مع مهر الواحدة ربعه وقيل هو قولهما ايضا وعلى هذه الرواية الفرق
لهما ان الكلام الاول انما يقتضي تعلقها في حق المال في حكم قبل التعليق
وانما في حكم لا بعد بل يكون تخييرا بالبتة الواحدة فيثبت الرق في الكلام الثاني
بين الصحة وعدم في حقه فينصف بخلاف العتق فانه تقبل التعليق
فلا يكون الكلام الثاني مسترد فيه فيثبت كله والوطي والموت

Copyright © King Saud University